أثر المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الانشطة المصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية

(دراسة تطبيقية على مصرف النهرين الاسلامي)

أ.م.د. مصطفى كاظمي نجف ابادي
معهد بحوث الحوزة والجامعة
جمهورية ايران الاسلامية
mostafakazemi@rihu.ac.ir, https;//orcid.org/

احمد جبار شياع الكعبي
طالب دكتوراه قسم الاقتصاد
جامعة المصطفى العالمية
جمهورية ايران الاسلامية

الملخص:

إنَّ للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة تأثيرات واضحة على جودة الانشطة المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية .

حيث تظهر لنا مشكلة البحث وهي التأثيرات السلبية في حالة عدم تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية في المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية عامة وفي مصرف النهرين الاسلامي خاصة ، كما هدفت الدراسة بشكل اساسي الى التعرف على مدى التزام المصارف الاسلامية بالمعايير الشرعية والمحاسبية وتأثيرها على جودة الانشطة المصرفية . ولغرض تحقيق اهداف الدراسة واختيار فرضياتها تم اعتماد المنهج الوصفي التطبيقي ..

من خلال عرض البيانات والقوائم المالية لمصرف النهرين الاسلامي قبل تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية وبعد تطبيقها للضوابط والتعليمات الصادرة من المصرف والمستنده على المعايير الشرعية والمحاسبية ومقارنة القوائم المالية بعد وقبل تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية ، اضافة الى المقابلات المباشرة والاطلاع المباشر على المعاملات المالية .

كما بينت الدراسة ان تأثيرات المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الانشطة كانت كبيرة ومؤثرة جدا من خلال زيادة الايرادات وزيادة المبالغ الواردة نتيجة الخدمات المصرفية التي تقدمها وزيادة الزبائن .. جاءت اهم

الكلمات المفتاحية: (المصارف الاسلامية، الانشطة المصرفية، المعايير الشرعية، المعايير المحاسبية، هيئة المحاسبة والمراجعة).

The impact of Sharia and accounting standards on the quality of banking activities in Islamic financial and banking institutions (Applied study on the Islamic River Bank)

dr. Mustafa Kazemi Najafabadi
Seminary Research Institute and University
Islamic Republic of Iran
Ahmed Jabbar Shiaa Al-Kaabi
PhD student, Department of Economics
Al-Mustafa International University
Islamic Republic of Iran

Abstracts:

The legal and accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization have clear effects on the quality of banking activities provided by Islamic financial and banking institutions.

Where the research problem appears to us, which is the negative effects in the case of non-application of legal and accounting standards in Islamic financial and banking institutions in general and in the Al-Nahrain Islamic Bank in particular. In order to achieve the objectives of the study and select its hypotheses, the applied descriptive approach was adopted.

By presenting the data and financial statements of the Al-Nahrain Islamic Bank before applying the Sharia and accounting standards and

after applying the controls and instructions issued by the bank based on the Sharia and accounting standards and comparing the financial statements after and before applying the Sharia and accounting standards, in addition to direct interviews and direct access to financial transactions.

The study also showed that the effects of Sharia and accounting standards on the quality of activities were significant and very effective through increased revenues and increased amounts received as a result of banking services provided and increased customers..the most important

Keywords: (Islamic banks, banking activities, Sharia standards, accounting standards, Accounting and Auditing Organization).

اولاً: المقدمة:

اسهمت المعايير الشرعية والمحاسبية في اضافة صفتين رئيستين الى الصيرفة الاسلامية هما (توحيد المرجعية للعمل المصرفي الاسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والاشراف الرقابي) اذ ان التزام المصارف الاسلامية بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية يعتبر الاساس الرئيس للتحقق من استيفاءها لمتطلبات الشريعة ولغرض الوصول الى جودة المنتجات المصرفية الاسلامية لابد من تطبيق معايير الجودة والمعايير الشرعية والمحاسبية التي تعتبر من عوامل نجاح المصارف الاسلامية نظرا لانسجام الشريعة الاسلامية مع المعايير الشرعية التي تنظم ادائها .

ثانياً: مشكلة الدراسة:

ان ظهور المصارف الاسلامية اوجد اطمئنان اكثر لدى المجتمع الاسلامي كونه البديل المناسب للبنوك التقليدية، وما عليها ان تتبع سياسات ومعايير لجذب التمويل والاستثمار

لغرض التنافس القوي مع البنوك التقليدية وتقديم خدمات وانشطة مصرفية ذات جودة وكفاءة عالية لكي تتمكن من البقاء والنماء والاستمرارية .

وعلى المستوى العالمي هنالك نوعين من المعاملات المالية ، الاول يتبع المعايير الدولية للمحاسبة ، والثاني يتبع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية والتي تخص الدول الاسلامية والبحث يدور حول السؤال الرئيسي للدراسة كيف يتم تاثير المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الانشطة المصرفية العراقية ؟

ثالثاً : اسئلة البحث:

١- السؤال الرئيس: كيف يتم تأثير المعايير الشرعية و المحاسبية على جودة الأنشطة المصرفية العراقية للمدة من ٢٠٠٥ -٢٠١٧ ؟

٢-الاسئلة الفرعية كالاتي :

أ - ما هي المعايير الشرعية و المحاسبية فى الصيرفة الإسلامية واثار الالتزام بها؟

ب- ما هى وسائل تعزيز التزام المصارف الاسلامية في العراق بالمعايير الشرعية و المحاسبية ؟

ج- ما هو اثر الالتزام بالمعايير الشرعية و المحاسبية على جودة انشطة المصرفية فى عينة الدراسة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧

رابعاً: فرضيات الرسالة:

تستند الدراسة الى الفرض الرئيس التالي

التزام المصارف الاسلامية فى العراق بالمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة يؤدي الى تحسين جودة الانشطة المصرفية

خامساً : اهمية الدراسة:

اهمية الدراسة تكمن في :

١-بيان اهمية تنفيذ المعاملات المالية وفقا للمعايير الشرعية والمحاسبية من اجل ضبط وتوحيد الاعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية .

٢-ابراز دور المصارف الاسلامية ومساهمتها في التنمية المجتمعية .

٣-زيادة ثقة المجتمع اتجاه المصارف الإسلامية لغرض منافسة البنوك التقليدية وانتقال العملاء الى المصارف الاسلامية.

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية

المبحث الثاني: وسائل تعزيز التزام المصارف الاسلامية في العراق بالمعايير الشرعية والمحاسبية

المبحث الثالث: نبذة عن المصرف وعرض البيانات والقوائم المالية لمصرف النهرين قبل تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية.

المبحث الاول

المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية

تعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولها منجزات مهنية بالغة الاثر على رأسها إصدار ٩٤ معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة الى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من٤٥ دولة ، وتعتبر الهيئة منظمة دولية مستقلة تتكون من أكثر من (١٤٠) عضوًا من ٤٠ دولة، وتتمثل مهمتها في إصدار معايير في عدد من المجالات مثل المحاسبة والمراجعة والضوابط الأخلاقية والقانونية، لتغطية جميع جوانب الصيرفة والتمويل الإسلامي، و لجعلها متوافقة مع بعضها ومع الواقع التجاري المحيط بها وتسهيلها على المستثمر. والمستهلك من جهة، ومن الأسهل على البنوك إدارة أموالها وتحقيق عائد أكبر وتوفير بيئة آمنة من حيث تقليل مستوى المخاطرة من جهة أخرى(عفانه، ٢٠١٦)

اولا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

تهدف الهيئة الى تطوير معايير الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية وضبط أخلاقيات العمل والمعايير الشرعية، كما تسهم الهيئة اسهاماً كبيراً في عملية التطوير المهني لهذه الصناعة وتتجاوز عضوية الهيئة (١٥٥) مؤسسة مالية من أكثر من ٤٠ بلداً وتتخذ من البحرين مقراً لها وتتمثل أهداف الهيئة بما يلي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية):

١- تطوير فكر المحاسبة ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الاسلامية.
٢- نشر الفكر المحاسبي والمراجعي المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها.
٣- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها.
٤- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لمواكبة التطور العالمي في هذا المجال.
٥- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والتعليمات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية.

ثانيا: المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية:

تستخدم المصارف الاسلامية ثلاثة مجموعات من المعايير هي:

اولا: معايير تتعلق بالمشروع:

أ- معايير مادية: تتمثل في تحقيق الربحية وتدفق السيولة وتوفر عنصر الامان في استرداد رأس المال.
ب- المعايير الاقتصادية والاجتماعية: وهي مكافحة الفقر وتوفير مصدر رزق وفرص عمل مع اختيار عوامل نجاح المشروع اضافة الى الادخار والاهتمام بمصالح الناس.

ثانيا: معايير تتعلق بطالب التمويل:

أ- ان يكون حسن السيرة والاخلاق والدين والحالة التجارية.

ب- القدرة والكفاءة.

ثالثا: معايير تتعلق بالمصارف (**العقيلي، ٢٠٠٨**):

أ- توفر السيولة التي تتيح تمويل المشاريع.

ب- الظروف الاقتصادية السائدة حيث ان عدم الاستقرار يتناسب بشكل طردي مع حجم التمويل.

ت- القوانين والانظمة المصرفية الصادرة من الدولة التي تنظم عمل المصارف الاسلامية.

المبحث الثاني

وسائل تعزيز التزام المصارف الاسلامية في العراق بالمعايير الشرعية والمحاسبية

اولا: مفهوم المصارف الاسلامية:

تعرف المصارف الاسلامية انها "مؤسسة مصرفية شاملة أو متعددة الاغراض تتعامل في الائتمان النقدي " قبول الودائع والاقراض" وتشارك في الاستثمار بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وتحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للإسلام في اطار جماعي يخدم المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي" (الخضيري، ١٩٩٩).

وعرفت ايضا انها " منظمة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من الافراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الافضل مع اداء الخدمات المصرفية المتعددة وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الايجابية، والاقتصادية والاجتماعية للإفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع " (باشا، ١٩٨٩)

ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة، اذ يعد تحريم الربا المسوغ الديني لنشوء المصارف الإسلامية، وان تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية المسوغ الاقتصادي لنشؤها.(الهيتي، ١٩٩٨)

يعود ظهور البنوك الإسلامية إلى عام (١٩٤٠)، عندما تم إنشاء صناديق الادخار في ماليزيا التي تعمل بدون فوائد، وكانت هناك تجربة أخرى في الريف المصري حيث تأسست في ميت غمر عام (١٩٦٣) وريف آخر تعمل بنوك الادخار المصرية وفق أحكام الشريعة الإسلامية (خصاونه، ٢٠٠٨)

وتعد هذه المحاولة الأولى في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ولكنها أيضا فشلت نتيجة لظروف داخلية تتعلق بها ، وبعد ذلك شهدت مدة السبعينيات انطلاقة أول مصرف يقوم بممارسة النشاطات المصرفية الخالية من الربا، وهو بنك ناصر الاجتماعي في مصر الذي بدأ بممارسة نشاطاته عام (١٩٧٢)، وفي عام (١٩٧٥) تم انشاء مصرفين إسلاميين هما البنك الإسلامي للتنمية في جدة اشتركت في راس ماله العديد من الدول، وبنك دبي الإسلامي، وبعد ذلك استمر تأسيس المصارف الإسلامية، اذ أسس في عام (١٩٧٧) ثلاثة مصارف إسلامية هي: بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي، اعقبها تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام (١٩٧٨). (الموسوي، ٢٠١١)

ثالثا: خصائص المصارف الإسلامية

تختلف المصارف الإسلامية اختلافاً بيناً وواضحاً عن المصارف الاخرى من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون الامر الذي يجعلها تتميز بعدد من الخصائص والمميزات وفيما يأتي عرض لأهم تلك الخصائص والمميزات.

١- الصفة العقائدية:

تنطلق البنوك الإسلامية من أساس أيديولوجي ينطلق من مبدأ الخلافة ومتطلبات هذا المبدأ: أن ملكية المال لله وملكية الإنسان له بالوكالة. الإنتاج والاستثمار. وهكذا تستمد البنوك الإسلامية أصولها الفقهية من الشريعة الإسلامية.

أ- استبعاد التعامل بالفائدة " الربا "

تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيس للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح مثل المصارف التقليدية وذلك لان الإسلام يحرم التعامل بالربا ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم بديلاً عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة، (خصاونه، ٢٠٠٨) ويعني وجود هذه الخاصية ابتداء في المصارف الإسلامية انها تنطلق من ذات التصور الذي يراه ويحدده الإسلام للكون والحياة ويعني وجودها كذلك ان هذه المؤسسة (المصرف الإسلامي) تنسجم مع غيرها من المؤسسات الأخرى التي تشكل في مجموعها المجتمع الإسلامي وإنها لا تناقض معها ولا تكون كذلك سبباً أو علة لخلق تناقض في بنية المجتمع الإسلامي بشكل أو بآخر (النجار وآخرون، ١٩٧٨)

ب- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام

يجب على المصارف الإسلامية الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها أي ان المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد وتجميعها لديها إذ يجب ان تقتصر في تجميع الموارد هذه على المال الحلال فقط وألا تستخدم الاموال التي تتوافر لديها الا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية وتجنب أي استخدام فيما هو حرام أو يقود إلى حرام. (خلف، ٢٠٠٦)

ج- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع

بما ان المصارف الإسلامية لها منهجيتها المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تختلف عن منهجية المصرف التقليدي فمن الطبيعي وامام هذا الاختلاف ان تكون نظرة الإسلام للنقود مختلفة عن نظرة الفكر الوضعي ففي حين هذا الاخير ينظر إلى النقود على انها سلعة تتم المتاجرة فيها بيعاً وشراءً بينما الفكر الإسلامي فلا يرى للنقود وظيفة اكثر من كونها وسيلة

للتبادل ولذلك يرفض المصرف الإسلامي ان يكون تاجراً للنقود فلا يقرضها ولا يقترضها بل يستخدمها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية وبأساليب المشاركة في الربح والخسارة، (الرفاعي، ٢٠١٠) أو ما تسمى بفكرة الانابة أو التفويض بين صاحب المال أي المودع والمصرف أي المستثمر وليس بأسلوب القرض.

(صبري، ١٩٨٦).

د- خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية

المصارف الإسلامية تخضع فضلاً عن الرقابة المصرفية والمالية إلى رقابة شرعية وهذه الرقابة تنفرد بها المصارف الإسلامية ولا نجد مثيل لها في المصارف التقليدية وهي الفارق الجوهري بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية (الرفاعي، ٢٠١٠).

٢- الصفة التنموية:

تُعدُّ مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية من السمات الرئيسة التي تتميز بها والتي نصت عليها اول البنود في عقود تأسيسها وأنظمتها الداخلية، فالمصرف الإسلامي لا يستهدف فقط تعظيم الربح مثلما هي الحال بالنسبة لسائر المصارف الاخرى انما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة انشطته المختلفة على اعتبار انه يؤسس نشاطه على احكام الشريعة.

(مشهراوي، ٢٠٠٨)

٣- الصفة الاجتماعية:

إنَّ المصارف الإسلامية بحكم الصفة العقائدية لابد ان تكون بالضرورة مصارف اجتماعية تحقق التكافل الاجتماعي ليس فقط من حيث قيامها بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية ولكن في عدالة توزيع عائد الاموال المستثمرة ايضاً. (الهواري، ١٩٨٣)

أهم ما تتميز به خصائص المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية (نعمة، ٢٠١٠):

١- استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

٢- توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال.

٣- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

٤- تجميع الاموال المعطلة ودفعها الى مجال الاستثمار الحقيقي دون مخالفة الخالق عز وجل.

٥- تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الاسلامية فيما بينها او بين الدول الاسلامية ودول العالم.

٦- احياء نظام الزكاة.

٧- المساهمة في احياء ونشر فقه المعاملات.

٨- عدم اسهام هذه المصارف وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم.

الصعوبات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في العراق: (خصاونه، ٢٠٠٨)

تعاني المصارف الإسلامية من بعض الصعوبات والمشاكل، ومن المتوقع ان يكون لهذه الصعوبات والمشاكل ومدى قدرة هذه المصارف على التعامل معها دور كبير في تحديد قدرة هذه المصارف في الاستمرار والعمل، ويمكن تقسيم هذه الصعوبات الى صعوبات داخلية وخارجية، وسيتم مناقشة كل منها.

الصعوبات الداخلية: وتشمل:

أ-قلة العاملين المؤهلين والمتخصصين في الجانب المصرفي:

ب-تعدد اراء المراقبين الشرعيين:

ج-انعدام السوق المالي الإسلامي وضعف التعاون فيما بينها. (الشمري، ٢٠١٢)

المبحث الثالث

أثر الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الانشطة المصرفية دراسة ميدانية في عينة البحث (مصرف النهرين الاسلامي)

مصرف النهرين الاسلامي شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي والاداري يهدف الى تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع احكام الشريعة الاسلامية وتنمية الاقتصاد العراقي ويمثله المدير العام او من يخوله. وتأسس بموجب القانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٢.

اولا: معاملات المصرف والية توزيع الارباح والخسائر:

١- معاملات المصرف المالية :

لقد اجاز المشرع لمصرف النهرين الاسلامي القيام بمجموعة من الاعمال المالية والمصرفية وهي:

اولا: المضاربة: وهي شركة مال وعمل على ان يكون ربح العمل جزء مشاعا معلوما كالنصف وغيره حسب اتفاق الطرفين وان يكون ضمان المال اذا وقعت خسارة على صاحب المال (عبد الرحمن، ٢٠٠٨).

ثانيا: السلم: وهو في الاصل الشراء لسلع موصوفة وصفا عاما مقابل ثمن مدفوع مقدما بالكامل ويمثل مدرا مهما من مصادر التمويل الاسلامي (ردوس، ١٤٢٩).

ثالثا : الاستصناع: وهو عقد وارد على العمل والعين في الذمة وهو انواع اما ان يشترط المصرف المستعمل عمل استعمله ولا يعين ما يعمل منه او ان لا يشترط المصرف عمل من استعمله ولكنه لا يعين ما يعمل منه وهو من النقود التي لها تطبيقات واسعة.

(القره داغي، ٢٠١٠)

رابعا: الاجارة: وتعني قيام المصرف بشراء الآلات والمعدات التي يحتاجها مشروع معين من اجل زيادة طاقته الانتاجية على ان يقوم الشخص باستئجارها من المصرف مقابل مبلغ محدد (هشام، ٢٠٠٧).

خامسا: المساومة: وهي نوع من انواع البيوع يقصد به مبادلة السلعة المباعة بما يتوافق عليه العاقدان بصرف النظر عن الثمن الاول الذي اشتريت به السلعة وهو من البيوع التي شاع استخدامها في المصارف الاسلامية.

سادسا: الوكالة: وهو عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصا اخر مقام نفسه في تصرف جائز معلوم، والوكالة تتوفر بعض تطبيقاتها المعروفة في الفقه الاسلامي في المعاملات المصرفية مثل بطاقة الائتمان والكمبيالة او التظهير التوكيلي والصرف بشكل جزئي.

(ابو فضة، ٢٠٠٩)

سابعا: الحوالة: وهي مصرفية تجري بناء على طلب المصرف يتم فيها نقل نقود او رصيد من حساب الى حساب اخر للأمر نفسه او لمستفيد اخر في المصرف نفسه او في مصرف اخر.

والجدير بالذكر ان المشرع العراقي في القانون ٩٥ لسنة ٢٠١٢ لم يقصر عمل المصرف على هذه الصيغ وانما هناك صيغ اخرى وردت في القانون وتتمثل بالاتي: (www.bad.com)

اولا: القيام بأعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع والانشطة من خلال التمويل بالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة وغيرها من الصيغ والخدمات التي لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية.

ثانيا: توظيف الاموال التي يرغب اصحابها في استثمارها

ثالثا: ابرام العقود والاتفاقات مع الافراد والشركات والمؤسسات والهيئات داخل العراق وخارجه وفقا للقانون.

رابعا: تأسيس الشركات في المجالات المكملة لا وجه نشاط المصرف والمساهمة في الشركات القائمة.

خامسا: المساهمة وفقا للقانون في راس مال اي مصرف داخليا او خارجيا يعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

سادسا: تملك الاصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك اعمال استصلاح الاراضي المملوكة او المستأجرة وتنظيمها للزراعة او الصناعة او السياحة او الاسكان.

سابعا: انشاء صناديق التامين الذاتي والتامين التبادلي لصالح المصرف او المتعاملين معه في مختلف المجالات.

ثامنا: قبول الهبات والتبرعات والمنح والاشراف على انفاقها في المجالات المخصصة لها وحسب الغايات المعتبرة وفقا للقانون .

المعايير الشرعية والمحاسبية في مصرف النهرين الاسلامي:

لغرض الوصول الى اثر المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الانشطة المصرفية نستعرض القوائم المالية في مصرف النهرين الاسلامي للفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٦ والمصادق عليها من قبل مراقب الحسابات الخارجي ولم يتم الاعتماد على القوائم المالية للفترة من (٢٠١٧ -٢٠١٩) لعدم المصادقة عليها البيانات المالية للمصرف.

١- كشف اجمالي بالقروض الممنوحة من قبل مصرف النهرين الاسلامي للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦

اسم الحساب	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
قروض طويلة الاجل	-	١٠٩٧٣٥٥٤٥٧	١٢٩١٢٣٣١٩٧٠	٣٨٤٣٣٢٨٣٢٢٧٢

نلاحظ من خلال الكشف التحليلي رقم (١) الخاص بالقروض طويلة للسنوات عينة البحث اذ لاحظنا ان القروض كانت في السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤) شبة معدومة لكون تم دمجها ضمن بيانات المصرفين (الرشيد والرافدين) في نهاية السنوات المالية والتي سبق وان تم الاشارة اليها في اعلاه ومن الصعوبة فصلها والوصول الى الاجمالي المبالغ الممنوحة لكل نشاط من انشطة النافذة الاسلامية ففي عام ٢٠١٥ اكتسب المصرف الاستقلال المالي والاداري اذ اصبح يمثل شخصية مستقلة كمصرف اسلامي حكومي وتحت اشراف البنك المركزي العراقي استنادا الى التعليمات والقانون النافذ بذلك الخصوص، ففي عام ٢٠١٥ بلغت القروض طويلة الاجل مبلغ مقداره (١٠٩٧٣٥٥٤٥٧) دينار وزدادت لتصل الى مبلغ مقداره (٣٨٤٣٣٢٨٣٢٢٧٢) دينار والسبب في ذلك يعود الى زيادة الوعي لدى الجمهور بعمل المصارف الاسلامية واصدار عدد من التعليمات الخاصة بالأنشطة المصرفية الاسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية وفقا للمبادئ واحمام الشريعة الاسلامية الغراء.

٢-كشف تحليلي بالقروض الممنوحة من قبل مصرف النهرين الاسلامي للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦

اسم الحساب	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
مرابحة عقارات	-	-	٧٩٥٢٥٥٢٤٠٤	٢١٧٣٠٢٠٧٢٩٣
مرابحة السيارات	-	-	٤٣١٢٩٢٩١٧٦	١٢٣٥٠٣٠٤٣٠٨
مرابحة سلع وبضائع	-	-	١٤٢٥١٧٠١٣	٣٦٦٤٣٨١١٣١
مرابحة استصناع	-	-	٢٨٤٣٣٣٣٧٧	٢٥٥١٦٦٧٢٢
مرابحة مشاركة	-	-	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠
قرض حسن	-	-	-	٤٣٣٢٢٣٨١٨

من خلال الكشف رقم (١) الذي بين اجمالي القروض الممنوحة خلال السنوات عينة البحث والزيادة فيها نلاحظ من خلال الكشف التحليلي رقم (٢) الزيادة في كل نوع من انواع المرابحات الممنوحة خلال السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦) فضلا عن ذلك التوسع في الانشطة

والعمليات المصرفية الاسلامية وتحقيق اهدافه الاساسية كونة مصرف اسلامي يعمل وفق المعايير الاسلامية.

٣- كشف اجمالي بإيرادات مصرف النهرين الاسلامي للفترة من ٢٠١٣ -٢٠١٦

اسم الحساب	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الايرادات	٦٥١٩٠٠٤٥	١٣٧٣٢٦٠٦٦	١١٨٧٧٢٩٨٧	٨٠٤٥٦٤٤٣٤

٤-كشف تحليلي بالايرادات للمرابحات الممنوحة من قبل مصرف النهرين الاسلامي للفترة ٢٠١٣ -٢٠١٦

اسم الحساب	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
ارباح العقارات	-	-	٤٦٢٧٥٣٨٤	٣٢٥٠٧٤٣٧١
ارباح السيارات	-	-	٦٨٠٣٩٢٦٨	٤٣٥٦١٠٠٥٢
ارباح المشاريع	-	-	١٦٦٦٦٨	٣٠٢٩٦٦٧٥
ارباح الاستصناع	-	-	٤٢٩١٦٦٧	١٣٥٨٣٣٣٦

من خلال ما تقدم نلاحظ في الكشف رقم (٣) والكشف رقم (٤) الذي يبين إيرادات مصرف النهرين الاسلامي للفترة من ٢٠١٣ -٢٠١٦ ولكونه في الاساس يعتبر مؤسسة مالية هدفها الاساس هو تحقيق الايراد بالإضافة الى الاهداف الاخرى ذات الطابع التخصيصي فمن البديهي عند زيادة اجمالي القروض الممنوحة خلال سنوات البحث بالمقابل زيادة في الايرادات المتحققة اذ لاحظنا خلال لم يحقق المصرف اي ايرادات خلال عام ٢٠١٣ لكون ان المصرف ضمن ايرادات المصرف الام (الرافدين ، الرشيد) ففي عام ٢٠١٤ حقق المصرف مبلغ (٦٥١٩٠٠٤) دينار وازدادت الايرادات لتصل الى (٨٠٤٥٦٤٤٣٤) دينار وبذلك حقق المصرف احد أهدافه في زيادة الايرادات من خلال التوسع في الانشطة المصرفية .

وعند استقرار المصرف واستكمال الوضع المالي خلال عام ٢٠١٦ عن طريق زيادة راس المال ليصل الى (١٥٠) مليار دينار نلاحظ ان المصرف قد زاول نشاط الصيرفة

الاسلامية وتطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية وكما مبين في الشكل اعلاه مما اثر على زيادة القروض لتصل الى (٣٨٤٣٣٢٨٣٢٢٧٢) دينار مما اثر ايجابيا على الايرادات المتحققة لتصل الى (٨٠٤٥٦٤٤٣٤) دينار في عام ٢٠١٦ وكما يبين الكشف رقم (٤) الإيرادات المتحققة لكل نوع من انواع الانشطة المصرفية والزيادة خلال تلك السنوات .

٥- تحليل البيانات وبيان اثر المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الانشطة المصرفية في مصرف النهرين الاسلامي.

من خلال ما تقدم ولمعرفة اثر المعايير الشرعية والمحاسبية على جودة الانشطة المصرفية اذ لاحظنا ضمن التحليل الكشوفات اعلاه ان القروض طويلة الاجل لم يكون لها اي نشاط عام ٢٠١٣ بسبب عدم اصدار تعليمات لتطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية واخذت بالزيادة مع استمرار اصدار تعليمات جديدة وفقا للمعايير كانت النتيجة زيادة القروض طويلة الاجل كما انها في عام (٢٠١٣ ، ٢٠١٤)

(٢٠١٣ و٢٠١٤) لا يوجد عليها اي اقبال عليها بسبب عدم جودة الانشطة اعلاه لعدم مطابقتها للمعايير الشرعية والمحاسبية كون انشطتها المصرفية بعيدة وغير ملائمة للأحكام والضوابط الشرعية التي دائما ما يبحث عنها الجمهور المسلم خوفا من الوقوع في مخالفة الشريعة الاسلامية التي تنظم عمل الانشطة المصرفية من خلال تطبيقها للمعايير الشرعية والمحاسبية المعتمدة في هيئة المحاسبة والمراجعة (ايوفي) ..

وعند قيام مجلس الرقابة الشرعية في مصرف النهرين الاسلامي باصدار التعليمات التي تسهل تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية على الانشطة المصرفية للوصول الى الجودة التي تنافس بها الانشطة المصرفية في المصارف التقليدية فزادت جودة الانشطة المصرفية لنشاط مرابحة العقارات مع تطبيق تلك التعليمات وزيادة اقبال الجمهور عليها من العراقيين المسلمين فكانت في عام ٢٠١٥ (٧٩٥٢٥٥٢٤٠٤) دينار (سبعة مليار وتسعمائة واثنان وخمسون وخمسمائة واثنان وخمسون الف واربعمائة واربعة دينار) واخذت بالزيادة مع اصدار تعديلات على التعليمات وتطوريها وفقا للمستجدات الصادرة عن (ايوفي) فأصبحت في عام ٢٠١٦ (٢١٧٣٠٢٠٧٢٩٣) (احدى وعشرون مليار وسبعمائة وثلاثون مليون

ومائتان وسبعة الف ومائتان وثلاثة وتسعون دينار) اي بزيادة (١٣٧٧٧٦٥٤٨٨٩)(ثلاثة عشر مليار وسبعمائة وسبعة وسبعون مليون وستمائة واربعة وخمسون الف وثمانمائة وتسعة وثمانون دينار.

ومرابحة السيارات كانت في عام ٢٠١٥ (٤٣١٢٩٢٩٩١٧٦) دينار واخذت بالزيادة في عام ٢٠١٦ (١٢٣٥٠٣٠٤٣٠٨) اي بزيادة (٣٠٧٧٨٩٩٤٨٦٨) دينار

ومرابحة سلع بضائع كانت في عام ٢٠١٥ (١٤٢٥١٧٠١٣)دينار اخذت بالزيادة في عام ٢٠١٦ (٣٦٦٤٣٨١١٣١) دينار اي بزيادة (٣٥٢١٨٦٤١١٨) دينار

ومرابحة الاستصناع في عام ٢٠١٥ (٢٨٤٣٣٣٧٧) دينار واخذت بالزيادة في عام ٢٠١٦ (٢٥٥١٦٦٧٢٢) دينار اي بزيادة (٢٢٦٧٣٣٣٤٥) دينار

ومرابحة المشاركة في عام ٢٠١٥ (٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠) لم يستحصل عليها اي مبلغ في عام ٢٠١٦ كونها مشاركة منتهية بالتمليك .

وفي مقابل الزيادة التدريجية في منح القروض بكافة انواعها (عقارات وسيارات ومشاريع واستصناع ومشاركة) لوحظ وجود ارتفاع بالإيرادات المستحصلة من قبل المصرف والتي جاءت متزامنة مع قيام المصرف بإصدار التعليمات التي تسهل تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية مما يعطي مؤشر من قبل المصرف ان الخدمات المصرفية التي تقدمها هي ذات جودة عالية معتمدة بذلك على مؤشرات زيادة الايرادات مع الاستمرار في اصدار التعليمات من قبل مجلس الرقابة الشرعية في المصرف التي تعتمد على المعايير الشرعية والمحاسبية استمرت الايرادات في الارتفاع .

واستنادا الى ماتقدم الخاص بالدراسة التحليلية للبيانات المالية للمصرف خلال السنوات عينة البحث اذ لاحظنا صحة اثبات الفرضية الخاصة بالبحث اي ان تطبيق المعايير الشرعية الاسلامية في عمل المصرف الاسلامي يؤدي الى التوسع في الانشطة المصرفية وزيادة اقبال الجمهور من واقع الثقة والاطمئنان كونه مصرف اسلامي يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية فضلا عن ذلك ان اساس عملة ضمن المعايير المحاسبية لكونه بالدرجة الاساس مؤسسة مالية والالتزام في عرض القوائم المالية وفقا للنظم المحاسبية المعتمدة وبصورة

صادقة ومنطقية وبتالي تحقيق جودة عالية من الانشطة والعمليات المصرفية الاسلامية ، وبذلك نصل الى نتيجة اساسية مفادها تطبيق المعايير المحاسبية والمعايير الشرعية يؤدي الى زيادة نشاط المصرف بالإضافة الى زيادة الايرادات وزيادة مصادر التمويل وتحقيق أهدافه .

وان الالتزام التدريجي لمصرف النهرين الاسلامي بالمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة ادى الى زيادة جودة الخدمات والانشطة المصرفية وبشكل مستمر مع زيادة اصدار التعليمات الخاصة بتطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف .

الاستنتاجات:

١- للمصارف الاسلامية العاملة في العراق مؤهلات ورؤوس اموال تساعدها كثيرا بالتنافس مع البنوك التقليدية كون النظام السائد في العراق هو (اسلامي) فبإمكانها النجاح والمنافسة بشكل واسع بشرط الاهتمام بتطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة.

٢- ان جميع المصارف الاسلامية في العرق عامة ومصرف النهرين الاسلامي خاصة تعمل وفقا للنظام المحاسبي المتخصص بالمصارف المعتمد في المصارف التقليدية وشركات التامين ولا يوجد نظام محاسبي يختص بالمصارف الاسلامية ينظم عملها المحاسبي الاسلامي.

٣- ان مصرف النهرين الاسلامي والمصارف الاسلامية في العراق يعتمد على صيغ المرابحة بشكل كبير في زيادة الايرادات بدل التعامل بالصيغ الاخرى مما يدل عدم العمل بالمعايير الشرعية والمحاسبية بشكل اكثر لباقي الانشطة المصرفية الاسلامية.

٤- عدم قيام مجلس الرقابة الشرعية في مصرف النهرين الاسلامي (عينة البحث) بإصدار تعليمات لكافة المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة (ايوفي)

٦- عدم اختيار اعضاء مختصين بالمعايير المحاسبية في مجلس الرقابة الشرعية و الاقتصار على المختصين بالشريعة الاسلامية كون تعليمات المحاسبية التي تصدر عن قسم الدراسات في المصرف تعرض على مجلس الرقابة الشرعية في المصرف للمصادقة عليها.

التوصيات:

١- يجب التزام المصارف الاسلامية العاملة في العراق بكل ما يصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة من معايير شرعية ، محاسبية ، اخلاقية ، حوكمة من اجل تعزيز العمل المصرفي الاسلامي وتحسين جودة الانشطة المصرفية الاسلامية

٢- تطوير وتدريب الكوادر العاملة في المصارف الاسلامية من خلال مشاركتهم في دورات تطويرية للاطلاع على الضوابط الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة على شكل معايير واختيار المتخصصين بالمالية والمصرفية الاسلامية للعمل في المصارف وابعاد المحسوبية الشخصية في توظيف الكوادر لخصوصية العمل في المصارف الاسلامية.

٣- ضرورة تفعيل باقي الانشطة المصرفية الاسلامية في المصارف الاسلامية العراقية وعدم الابقاء على انشطة محددة .

٤- قيام البنك المركزي العراقي بتشكيل لجان متخصصة تتابع عمل المصارف الاسلامية وتفعيل دوره الاساسي في سلطته على المصارف وتقويم ادائها من خلال التاكد من انشطتها المصرفية الاسلامية كانت وفقا للمعايير الشرعية والمحاسبية .

٥- للمعايير الشرعية والمحاسبية تأثير كبير على الانشطة المصرفية الاسلامية من خلال ثقة الزبائن المسلمين بالمصارف الاسلامية التي تطبق الاحكام والضوابط الشرعية وتقديم خدمات مصرفية متميزة محكمه بمعايير دولية اسلامية هدفها تحسين جوده الانشطة المصرفية .

٦- ضرورة انشاء مجلس للمعايير الشرعية والمحاسبية في العراق يعمل بالتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية ويتماشى مع الاحكام والضوابط الشرعية الاسلامية ويوحد اراء جميع الطوائف الاسلامية بالعمل المصرفي الاسلامي .

٧-اعداد نظام محاسبي اسلامي متخصص بالمصارف الاسلامية وانشطتها المصرفية كون اعتماد المصارف الاسلامية على نفس النظام المحاسبي للبنوك التقليدية يخلق معوقات كثيرة لتطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة .

المصادر:

١- ابو فضة، مروان، عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الاسلامية، بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية، كلية الدراسات الانسانية ، المجلد ١٧ ،ع٢ ، يونيو ٢٠٠٩.

٢- احمد عبد العزيز النجار وآخرون ، مئة سؤال ومئة جواب حول البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بلا، ١٩٧٨، ص ٤٣. خلف، فليح حسن ، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، اربد، ٢٠٠٦.

٣- انجلينا فيتا ردوس ، التمويل والمصرفية الاسلامية في جنوب اسيا تطورها ومستقبلها ترجمة د. ابو ذر محمد احمد الحلبي ، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع ، الرياض ، ١٤٢٩.

٤- باشا، زكريا عبد الحميد ، نقود وبنوك مع وجهة نظر إسلامية ، مطبعة القيس التجارية، الكويت، ١٩٨٩.

٥- خصاونة، احمد سليمان ، المصارف الاسلامية-مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها، جدار للكتاب العلمي، الطبعة الاولى، عمان الأردن، ٢٠٠٨.

٦- الخضيري، محسن احمد ، البنوك الإسلامية ، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.

٧- الرفاعي ،فادي محمد ، المصارف الإسلامية، مصدر سابق، ص ٥٤-٥٥.

٨- الشمري ، صادق راشد ، الصناعة المصرفية الاسلامية – الواقع التطبيقات العملية ، مطبعة الكتاب ، طبعة جديدة منقحة ، بغداد ، السعدون ، ٢٠١٢.

٩- صبري، نضال ومحمد هاشم جبر، البنوك الإسلامية، اصولها الادارية والمحاسبية ، مركز التوثيق والابحاث ، نابلس، ١٩٨٦.

١٠-عبد الرحمن ،رمضان حافظ ، موقف الشريعة الاسلامية من البنوك والمعاملات المصرفية والتامين ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

١١- القره داغي، علي محي الدين ، حقيبة طالب العلم الاقتصادية ، بحوث في فقه البنوك الاسلامية دراسة فقهية واقتصادية ، الكتاب السادس ،ج٢ ، دار النشر الاسلامية ، بيروت ، ٢٠١٠.

١٢- المادة الثامنة من قانون مصرف النهرين الاسلامي رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٢ راسة منشورة على موقع الانترنيت على الرابط الاتي : www.bad.com

١٣- مشهراوي، احمد ، دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة المال والاقتصاد ، العدد الثاني عشر، ابريل، ٢٠٠٨.

١٤- الموسوي، حيدر يونس، ٢٠١١، المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

١٥- نعمة، نغم حسن، ونجم، رغد محمد، المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادي ، ٢٠١٠.

١٦- الهواري، سيد ، ادارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣.

١٧- الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية والواقع، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ١٩٩٨.

١٨- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية www.aaoifi . com